

قراءة ثانية في كتاب د. عبد الغني عماد حاكمة الله وسلاطان الفقيه اطلالة جريئة على خطاب الحركات الإسلامية المعاصرة ومفاهيمها



الإسلامية المعاصرة، عندما فقدت البرنامج السياسي المعاصر واستقلت من مهمة البحث عن الحلول لشكالات المجتمع المستجدة، فإنها بذاته قد أخرجت نفسها من دائرة العمل السياسي الراعي والنظم والهادف، دون أن توقف مسؤولاتها الماثرة للوصول إلى السلطة السياسية والإستمرار إليها، وهي في الوقت عينه، لم تستطع أن تحصل على إجماع الأمة في فتاويها واجتهاداتها الدينية، بل وتصادمت مع الأغلبية الساحقة من المسلمين إذ فشلت في تحويل الدين إلى عقيدة حزبية، واختار له وتفصيله على شكل سياسي محدد غير قابل للنقاش.

وعليه، فإلهي استطاعت أن تكون قوى سياسية قاعلة، لها مؤسستهاها وأكادها، وخطابها، وبرنامجهتها وأرواياتها، وإلهي استطاعت أن تصبح مؤسسات دينية مؤثرة بمرکز اليها المسلمون مع ما للإسلام من أثر عميق في النفوس، ولا يستغرب، إذ إنك إن يسود فصائلها الفصائية والتخبط والإرتجال والتفوق والجمود، والبريد من الانقسام والتفوق والجمود، - محمودة سليلها

والتحليل، بعد أن يرصد سيرورة تطورها ونموها، مسجلاً في الوقت عينه السجلات والأحداثيات الاجتماعية والادبية والخلقية، بين مختلف الفرق والآراء والتيارات، وحتى ضمن الفرقة الواحدة والحركة ذاتها، دون أن يغيب، إعادة توجيه الانتباه إلى النصوص التي استند إليها المسلمون الحريون، ووضعها في إطارها التاريخي ومخارجاتها، وخصائص الظروف التي وضعت فيها، في محاولة منه لتصحيح التفسير الذي أعطي لتلك النصوص بشكل تعسفي واعتباطي، ليرى قيام سلطة دينية، إلهية أو تيموقراطية، على حساب حق الأمة في اختيار دولتها الحكيمة، المشروعة، وحققها في محاسنها الدخيمه، بما يتفق ومصالحها وأحلامها وأمالها.

وإن يرى إجماع الإسلام في صيغ العمل السياسي وممارسته التيموقراطية، وإن مجموعات العمل الإسلامي مجموعات متخصصة يغلب عليها روح التعمص والتخربز والانغلاق وسعادة المجتمع، فإنه لا يرى مشكلة في وجود قوى اسلامية ترتد مما رسة العمل السياسي، دون أن تعتبر أن آراءها واجتهاداتها «اسلامية» أو هي الإسلام نفسها، وإن مخالفيها جازحين على الإسلام، مما يضفي على الواقع والتحديات، والطبقات السياسية لهذه الجماعات، الصبغة الدينية، في حين أنها انتاج بشري وعقلي قابل للتعديل والإلغاء، وقابل للمراجعة والإختلاف.

أما ما يقيه المؤلف في كتابه بشكل مباشر فهو أن معظم الحركات

الشيعة لا سيما في العهد الصفوي... هذا الجيل الذي كان يتمحور حول صلاحيات الإمام في الشافين: الديني والزماني، والذي يتمحور اليوم حول ولاية الإمام المعصوم ذي الصفة «الكونية الإلهية» وولاية الفقيه ذي الصفة «الاعتبارية»، كما يقولون. وإذ كان أصحاب النفرين، يتفقون في المضمون والغايم، ولا يختلفون إلا بالتسميمات فقط، وفي بعض التفاصيل الثانوية البسيطة، فإنهم يتفقون معاً في ريسة التصادم مع جمهور الأمة بأكملها، الأمر الذي أدى بهم إلى المزيد من الاجتهاد، وإلى المزيد من السعي الذي يتجلى في أكثر من ساحة عربية وإسلامية مؤسسين طرفاً عدة تبدأ الدعوة السلمية وتتبعه بتشريع الأمة واعتبارها تعيش مرحلة جديدة لا ينبغي معها إلا استجداد العنف وإعلان الجهاد المقدس في الداخل الإسلامي نفسه.

دون الأخذ بعين الاعتبار الظروف المحلية والدولية المحيطة، ودون تعمق وتخصص بواقع العصر ومشكلاته وملايماته، وما قد يحتره هذا النهج من مخاطر على مصالحي المسلمين وقضاياهم، بالإضافة إلى ما قد يأتي به من أساءة بالغة للإسلام نفسه، لا سيما في الاستجداد غير المدروس لنصوصه وقواعده وأفعاله.

من هنا يأتي كتاب الدكتور عبد الغني عماد: «حاكمة الله وسلاطان الفقيه» إطلالة هامة وجريئة على خطاب الحركات الإسلامية المعاصرة، إذ يعمد إلى الاستبساك بالمعاني الإسلامية لهذا الخطاب ومركزاته الأولى، ثم يخضعهم للمناقشة

ومصطلح «ولاية الفقيه» عند الاتجاه الشيعي من هؤلاء المسلمين أيضاً، غير أن هذه المفاهيم والآراء، لاتزال بحاجة للعودة إليها في مباحثها التاريخية الأصلية لفهمها في ضوء الظروف التي أنتجتها وإلخات التي ساهمت في إخراجها، والمخات العام الذي بثت فيه وممت وتتابعته التي عصرتنا الحالي، وواقعا الأراه.

فالمعودة إلى التاريخ، نجد أن فكرة «حاكمة الله» تتصل اتصالاً مبدئياً بقول الخوارج «مقتردين» لإمام علي بن أبي طالب: «ما الحكم إلا الله»، مما جعل الإمام، يومها، يرد عليهم رداً حكيماً، متبصراً بجمواق الأمور، قائلاً: «إنها كلمة حق يراد بها باطل»، هنا بالإضافة إلى استناد الإسلام الحزبي المعاصر إلى آراء ابن تيمية وفتاويه، بعد اقتلاعها من بيتها وسياستها وظروفها، وإلى برنامجي الأعلی المؤددي وتطلعاته في شطب القارة الهندية وما شابهها من ظروف وملايمات متناقضة كل التناقض مع الظروف الحالية للوطن العربي من أوجه عدة وفي غير حقل وميدان.

وبقدر ما اجتهد أصحاب «الحاكمية» في محاولة إثبات أن فكرتهم جزء من أصول الدين لا من فروعه، فإن أصحاب الفكرة الأخرى «ولاية الفقيه» جهدوا في إخراج المسألة من النطاق الشيعي الذي يختص به الفقه إلى النطاق الألهي الغني، كبديل لإمامة الإمام المعصوم، متخطين بذلك الفكرة التاريخية القائمة على الفصل بين الولاية الدينية والولاية السياسية.. ولتجدوا في الوقت نفسه الجدل القديم بين علماء

من الجديهي، أن خطاب الحركات الإسلامية المعاصرة يستند إلى مفاهيم محددة ومناقشات متنوعة أنتجت سلسلة من الأطروحات والمزام على مرّ العصور والأزمنة والأمكنة، ومن الجديهي القول أيضاً، أن هذه المفاهيم والأزعم كانت وليدة ظروف تاريخية ثابتة، ومخات سياسي وفكري عام مما جعلها موضع سجال ونقاش حاد، تتوعدت مسامره، وتعددت اتجاهاته ومثله ومأربه.

هل الحركات الإسلامية الراهنة هي حركات دينية جامع الفقهية والتشيعي والعقدي؟ أم إنها حركات سياسية تطالب السلطة ويسعى إليها كديل منافس لكل قوى المجتمع الأخرى وتغاراته ومؤسستهاة؟ وما هي مستندات وركن هذه الحركات وهي تنتج خطابها السياسي/الديني الذي يتجه غالباً إلى «الوعظ» من جهة و«التجميع» من جهة أخرى؟ ثم، هل يتسجد خطاب الحركات مع الواقع الإسلامي المعاصر، وتحديداً الواقع العربي؛ انطلاقاً منه؛ أم أنه استمرار لإحداث وظروف تاريخية وفي غير مكان وزمان من العالين: العربي والإسلامي؟؟

مما لا شك فيه أن رؤية هذه الحركات، بمختلف تياراتها، وتطبيقاتها، لم تحظ بإجماع علماء المسلمين وفقهاءهم، قديماً وحديثاً. وهي وإن زعمت أنها تستند إلى مسوغات ونصوص دينية، من القرآن والسنة، استخلصت منهما مقاييمها ومصطلحاتها، وفي طليعة ذلك مصطلح «حاكمة الله» عند الاتجاه السنّي من الإسلاميين المعاصرين،